

Hamad\_alsuraie@hotmail.com  
حمد السريع - لواء شرطة متقاعد

## تقرير أمني



## حجز الحرية أثناء التحقيق

أجهزة الدولة الأخرى أصبحت أقوى من أجهزة وزارة الداخلية في العديد من القوانين والإجراءات، فالخالفات التي تسجلها بلدية الكويت أو وزارة التجارة تصل إلى المئات بل إلى الآلاف في بعض الأحيان بينما أشد مخالفة مرورية لا تتجاوز الخمسين دينارا كما أن لرجال البلدية ضبط أي عمالة سائبة أو باعة متجولين وحجزهم بالمخفر وإبعادهم عن البلاد، أما وزارة الداخلية فليس لها الحق في ذلك.

لهذا أتمنى أن يستبعد هذا المقترح من قبل أعضاء اللجنة مع حرصنا الشديد على مراقبة أي تجاوزات يرتكبها الضباط ومحاسبتهم ومحاسبة مسؤوليهم من قبل وزير الداخلية.

قياداتها الكثير من القصور الذي سيؤدي إلى فشل العديد من القضايا والتي تحتاج إلى وقت. خاصة إذا كان في القضية أكثر من متهم ويعتقد البعض أنه يجب عرض المتهم على النيابة العامة واستكمال باقي الإجراءات لضبط المتهمين الآخرين كل على حدة إلا أن هذا الإجراء صعب تنفيذه لتسرب المعلومات بضبط المتهم وتواري الشركة بالجريمة.

وصحيح أن الرأي الدافع هو حماية المشتبه من استخدام أساليب العنف من الجريمة والمجرمين في استكمال التحريات الجادة للوصول إلى ضبط الجناة وأدوات الجريمة والشركاء الفعليين لهم.

ويستغرب المتتبع للقضايا الأمنية أن يتدارس الأعضاء هذه الأيام في اللجنة التشريعية بمجلس الأمة تقريراً مقديماً من أحد السادة الأعضاء لتخفيض فترة حجز المتهمين لدى المباحث الجنائية وأمن الدولة من 4 أيام إلى يوم واحد بشأن حجز الحرية أثناء التحريات الخاصة برجال المباحث.

لقد قيدت وزارة الداخلية بقراراتها العديد من أجهزة الوزارة في حجز حرية أي شخص إلا لثلاث جهات وهي سلطة التحقيق وأمن الدولة والمباحث الجنائية وذلك وفقاً لقانون الإجراءات الكويتي على أن يكون هذا الحجز لوجود قضية مشتبه بها هذا المحجوز.

وقد سبق أن نوقش هذا الاقتراح في عام 1997 وقد بينت وزارة الداخلية عبر

## المطوع يطالب أوكامبو بتصحيح موقفه من عدم تحريكه أو فتحه ملفات الاعتداءات الإسرائيلية في فلسطين

خلال ما بقي من مدته أو في عهد من يليه على مطالبتهم بتحريك الدعوى وفتح الملفات إلا فإن النظام يسمح لرفع الأمر للمحكمة ذاتها لمحاسبة المدعي العام كما أن موقف أوكامبو ليس ملزماً لغيره ومن بعده.

وإن لم يصحح الموقف وخلال أيام فسنكون مضطرين لرفع الأمر للمحكمة وعرض تصرف المدعي العام عليها بموجب قانون المحكمة ونذعو المنظمات والجمعيات الأهلية وجميع الناشطين في حقوق الإنسان والمجتمع المدني للتضامن معنا في هذا الشأن وتسجيل موقفهم لدى المحكمة ومكتب المدعي العام في لاهاي.

المتكررة على قطاع غزة والضفة وجنوب لبنان. ومع ذلك نجد أنه لم يحرك ساكناً ويأتي علينا وأمام العالم ليدعي أنه لا يمكن أن يحرك الدعوى أو يفتح التحقيق إلا إذا اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين كدولة، مناقضاً بذلك نصوص قانون المحكمة وما له من صلاحيات استعمالها أكثر من مرة في قضايا دولية مما جعله يحول المحكمة إلى محفل سياسي ولاغراض وقناعات سياسية وحسب وكأنه أراد أن يغلق الباب قبل أن يترك مكانه وكان يريد أن يرسم الطريق لمن بعده إلا يفعل سوى ما قرره هو رغم علمه بأن ذلك غير صحيح ومخالف للقانون والقواعد العامة ولذلك سنعمل

سباق المغالطات والتبريرات التي كان يرددتها دائماً ويتعذر فيها بغير حق عن عدم قيامه بواجبه والتزاماته بموجب القانون الخاص بالمحكمة وأنه بالرجوع إلى المواد 12-15 وبالأخص الفقرة 1 من المادة 15 التي تعطيها الحق بل تحمله الالتزام الواضح قانونياً وإدبياً أن يفتح التحقيق ومن ثم يعرض الأمر على المحكمة وفق الفقرة 3-4 من المادة ذاتها وبمجرد أن ترد إليه ويصل لعلمه أي أنها تدخل المتكررة على قطاع غزة، وحيث أن اللجنة وعدداً من المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني قد ساءها وأصبحت بخيبة الأمل والإنزعاج مما ورد في هذا التصريح لأنه يأتي في

أصدر رئيس اللجنة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان ونائب رئيس اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي المحامي مبارك المطوع، بياناً قال فيه إن وسائل الإعلام نشرت التصريح الذي ادلى به مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية مورينو أوكامبو بخصوص عدم تحريكه أو فتح ملفات القضايا التي وردت إليه وقدمت بخصوص فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، وحيث أن اللجنة وعدداً من المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني قد ساءها وأصبحت بخيبة الأمل والإنزعاج مما ورد في هذا التصريح لأنه يأتي في

تحت رعاية سمو ولي العهد  
الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح  
تستضيف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل  
المهرجان  
الخليجي الثالث  
للعمل الاجتماعي  
العمل الأهلي .. جودة وريادة

دولة الكويت  
8 - 14 ابريل 2012

معرض الأسر الخليجية المنتجة  
أرض المعارض الدولية - مشرف



أول غيث توزيع المساعدات والمعونات للاجئين السوريين في الأردن ولبنان ضمن حملة ( النخوة يا أهل الكويت )، عدد المستفيدين أكثر من 15000 أسرة، المعونات (سلال غذائية - إيواء وتسكين - مساعدات مقطوعة - كفالات وتجهيزات طبية )، بأكثر من 2,000,000 دولار.

# شكراً

أهل النخوة

.. والحملة لمساعدتهم مستمرة

نستقبل تبرعاتكم في المبنى الرئيسي (جنوب السرة) وكافة فروعنا

حساب رقم 081010005585 بنك الكويت الدولي | آيبان kw65kwib0000000000081010005585

لتبرعاتكم وزكواتكم  
1808 300  
تبرع أون لاين  
www.iico.org  
@internationalchar

خير .. يجمعنا  
136  
دولة حول العالم

المهيمّة الخيرية الإسلامية العالمية  
International Islamic Charitable Organization  
معاً .. لا يعود السائل إلى السؤال